

Distr.  
LIMITEDE/ESCWA/SDD/2012/Brochure.1  
28 June 2012  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس



الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

## إدارة التغيير: قضايا الإعاقة في العملية الإنمائية

## 1- تقبل التنوع

الإعاقة هي قضية العالم بأسره. والتقرير العالمي حول الإعاقة لعام 2011 يحدد مجموع المصابين بنوع من أنواع إعاقة بنسبة تتراوح بين 10 و 15 في المائة من مجموع سكان العالم، إما بسبب التقدم في السن، أو الإصابة بالأمراض المزمنة غير المعدية أو حوادث السير. ومع أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم جزء أساسي من المجتمع، فهم لا يحصلون على حقهم من الاهتمام ولا يحظون بالفرص الكافية للمشاركة في الحياة العامة.

وكما سبق فالأشخاص ذوي الإعاقة يحتاجون إلى بيئة اجتماعية ومادية داعمة ليعيشوا حياة طبيعية. فالذين يستخدمون الكراسي المتحركة قادرون على الإنتاج والانخراط في الحياة الاجتماعية إذا ما أزيلت العوائق التي تعترضهم في أماكن العمل والأماكن العامة ووسائل النقل. والأشخاص ذوي الإعاقة البصرية قادرون على القراءة والكتابة بطريقة برايل. وممارسة الرياضة وسيلة ممتازة لتمكين هؤلاء الأشخاص وتسهيل دمجهم في المجتمع، والإنجازات العظيمة التي حققها الأشخاص ذوي الإعاقة كانت موضوع إعجاب وتقدير.

ويتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بقدرة كبيرة على العطاء إذا ما توفرت لهم الفرص المناسبة، فهم ليسوا سوى عنصر من عناصر التنوع في الحياة. ودعمهم لا يكون إلا بتهيئة البيئة المؤازرة لهم ليتمكنوا من عيش نمط حياة سليم. وإذا ما نظر المجتمع إلى احتياجاتهم بما تستحقه من اهتمام يكون قد نجح في تركيز عملية الإنتاج وتوجيهها لتلبي احتياجات جميع أفراد.

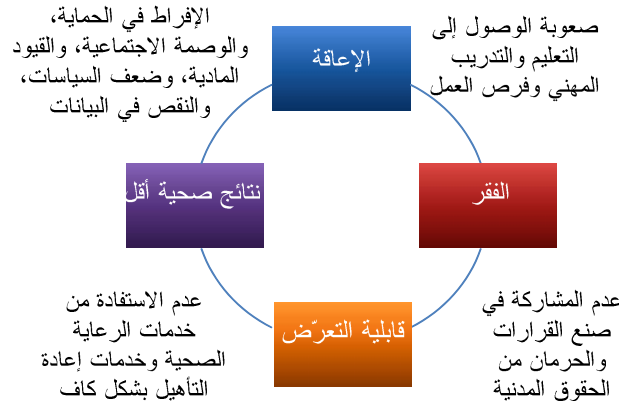
## 2- إدارة التغيير: لا استثناء بعد اليوم

أظهرت الأبحاث الحديثة حول الإعاقة والتنمية أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم من أهم الموارد البشرية غير المستثمرة في المجتمع. وتقدر الخسارة العالمية في الناتج المحلي الإجمالي الناجمة عن عدم

مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاقتصادية بتريليوني دولار أمريكي تقريباً<sup>(1)</sup>. وأوضحت دراسة أجريت في عدد من البلدان الآسيوية والأفريقية أن إقصاء هذه الفئة عن فرص العمل أدى إلى خسائر تراوحت نسبتها بين 3 و5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(2)</sup>.

وكلفة هذا الإقصاء باهظة على الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم، وعلى أسرهم ومجتمعاتهم. فأوضاعهم الصحية ضعيفة، ومستوى تحصيلهم العلمي متدن، ومعدلات البطالة مرتفعة في صفوفهم، ومشاركتهم في الأنشطة السياسية والترفيهية محدودة جداً. وهم في معظم الحالات يحتاجون إلى فرد من العائلة للاهتمام بهم، فيضطر للتخلي عن عمله خارج المنزل. ويضاف إلى ذلك ارتفاع كلفة الرعاية الطبية والأجهزة المساعدة، بحيث يعجز الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم عن الحصول عليها أحياناً. وكل هذه العوامل تزيد من الصعوبات التي يعانون منها. أما على مستوى المجتمع، فعدم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاقتصادية يرفع كلفة الرعاية التي تؤمنها الدولة، فتتسبب حلقة مفرغة من الضرر المزمع جراء تراكم آثار الحرمان والإقصاء والإعاقة (الشكل 1).

### الشكل 1 - الإعاقة والفقر: حلقة مفرغة



ولكسر هذه الحلقة المفرغة لا بدّ من أن يدرك الجميع أن حقوق الراشدين والأطفال ذوي الإعاقة هي نفسها الحقوق التي يتمتع بها سائر أفراد المجتمع في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والمشاركة في الحياة العامة. ولا بد من تنظيم حملات توعية لتغيير المواقف السلبية من الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن شأن السياسات الناجعة في مجالات التعليم والتدريب وسياسات سوق العمل النشطة أن تنتشلهم من الفقر ومن التبعية لنظم الرعاية الاجتماعية. أما التطبيق الصارم للقوانين المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة فيحميهم من التمييز والإقصاء، ويسهم في ترسيخ العدالة الاجتماعية.

### لا دمج إلا بمواجهة التحديات

أدرج عدد من البلدان الأعضاء في الإسكوا قضايا الإعاقة في الاستبيانات الخاصة بعمليات تعداد السكان لعام 2010، لكن الحاجة لبيانات متخصصة بالإعاقة ما تزال ملحة. وكان عدد من البلدان قد اعتمد

G. Demarco, "Unlocking the Economic Potential of Persons with Disabilities in MENA", Knowledge and Learning (1) Quick Notes Series, No. 9 (the World Bank, August 2009).

S. Buckup, "The Price of Exclusion: The economic consequences of excluding people with disabilities from the world of work", Employment Working Paper No. 43 (International Labour Organization, 2009). (2)

الأسئلة التي وضعها فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة<sup>(3)</sup>، إذ توفر أجوبتها بيانات متخصصة حول الإعاقة على مستوى الأسرة، وتمكن صانعي السياسات من تحديد معدلات الإصابة بالإعاقة بالتزامن مع غيرها من الأضرار كالفقر مثلاً.

وبسبب انعدام الوعي الاجتماعي تلتصق بالأشخاص ذوي الإعاقة وصمة اجتماعية تشعرهم بأنهم مرفوضون من المجتمع فيحجمون عن المطالبة بحقوقهم. ويؤدي غياب الآليات التنظيمية التي يفترض أن تحمي الأشخاص ذوي الإعاقة من التمييز والتهميش إلى اعتماد هؤلاء، ومعهم الدولة، على دعم الأسرة وغيرها من مقدمي الرعاية. وتعتبر المرأة ذات الإعاقة الحلقة الأضعف في هذا الواقع لما تعانيه من تمييز مزدوج، أولاً لأنها امرأة وثانياً لأنها معوقة (انظر الإطار 1).

#### الإطار 1- الإعاقة بين المرأة والرجل

تعاني المرأة ذات الإعاقة أكثر من الرجل الحرمان من فرص الحصول على السكن اللائق، والخدمات الصحية، والتعليم، والتدريب المهني والأجهزة المساعدة، وتعتمد أكثر منه على مؤسسات الرعاية. وتتعرض المرأة ذات الإعاقة للتمييز في مجال العمل فلا تتساوى مع غيرها في الراتب ولا في فرص الترقية لقاء القيام بالعمل نفسه، ونادراً ما تتاح لها فرص المشاركة في صنع القرار العام.

والمرأة ذات الإعاقة في منطقة الإسكوا هي من أكثر عناصر المجتمع تعرضاً للتهميش والضرر. ففي المجتمعات العربية المحافظة، تعيش المرأة ذات الإعاقة أسيرة التقاليد والأعراف الاجتماعية، التي تضعها في حلقة مفرغة، حيث تتعرض للتمييز، وتضيق أمامها فرص الزواج وتكوين الأسرة، والحصول على التعليم الملائم، والاستفادة من خدمات إعادة التأهيل، والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

واحتمال الإصابة بالإعاقة مرتفع في المنطقة بسبب انتشار أنماط الحياة غير الصحية، وعدم الاستقرار السياسي، وكثرة النزاعات المسلحة. وقد تغفل هذه المخاطر في البلدان العربية في ظل الانشغال بكثرة أعداد الشباب، لكن الحكومات أصبحت تعي أهمية التخطيط المسبق لشيخوخة سكانها وما سينتج منها من ارتفاع في الطلب على خدمات الرعاية، ولا سيما الرعاية الصحية.

وبالرغم من الالتزامات التي تعهدت بها البلدان العربية في إطار العقد العربي لذوي الاحتياجات الخاصة (2004-2013)، لم تتحول الإعاقة بعد إلى قضية من قضايا حقوق الإنسان. ويختلف تعريفها بين بلد وآخر وفقاً لعوامل متعددة، مثل درجة الإعاقة ونظرة المجتمع إليها. وحتى الآن لا يزال جمع البيانات وتحديد الإجراءات على مستوى السياسة العامة يخضع للمبادئ الطبية المعتمدة في إعادة التأهيل وتأمين الرعاية (انظر الإطار 2).

#### الإطار 2- العقد العربي لذوي الاحتياجات الخاصة 2004-2013

ركزت خطة عمل العقد العربي لذوي الاحتياجات الخاصة (2004-2013) على 11 محوراً هي التعليم؛ والصحة؛ والتشريعات؛ والتأهيل والعمل؛ والمرأة ذات الإعاقة؛ والطفل ذو الإعاقة؛ والمسن ذو الإعاقة؛ والتسهيلات والنقل؛ والعولمة والفقر والإعاقة؛ والإعلام والتوعية المجتمعية؛ والرياضة والترويج.

(3) الأسئلة متاحة عبر الرابط [http://www.cdc.gov/nchs/washington\\_group/wg\\_questions.htm](http://www.cdc.gov/nchs/washington_group/wg_questions.htm).

وتنص خطة العمل على تشكيل لجان وطنية تضم ممثلين عن المؤسسات الحكومية المعنية والجمعيات العاملة في مجال الإعاقة وجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة لمتابعة تنفيذ العقد وإعداد تقرير سنوي عن كل بلد يُقدّم إلى الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

ونظم الحماية الاجتماعية المتوفرة في المنطقة هي نظم مجزأة تتبع طبيعة سوق العمل، ولا تشمل في معظم الحالات العاملين في القطاع غير النظامي، وهو القطاع الذي يعمل فيه معظم الأشخاص ذوي الإعاقة.

وهذه التحديات مجتمعة تحد من مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع ومن استقلاليتهم.

#### لا دمج إلا بالبناء على المبادرات الإيجابية والممارسات الناجحة

باشر عدد من البلدان العربية بإصلاح السياسات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وترد في الجدول 1 البلدان العربية التي وقعت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري و/أو صادقت عليها (انظر ملخص الاتفاقية في الإطار 3). وعملاً بأحكام هذه الاتفاقية، بدأ عدد من البلدان كالإمارات العربية المتحدة والبحرين والجمهورية العربية السورية والكويت بسنّ قوانين جديدة حول الإعاقة، في حين يعمل الأردن على تجديد القوانين المعمول بها. كما بدأت بعض البلدان بوضع إستراتيجيات في مجال الإعاقة معتمدة نهجاً قائماً على المشاركة، واستراتيجيات للتنوعية بقضايا الدمج (فلسطين ولبنان) (انظر الإطار 4).

#### **الجدول 1- البلدان الموقعة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري والمصدقة عليهما حتى أيار/مايو 2012**

| البلد                     | تاريخ التوقيع على الاتفاقية | تاريخ التوقيع على البروتوكول | تاريخ التصديق على الاتفاقية | تاريخ التصديق على البروتوكول |
|---------------------------|-----------------------------|------------------------------|-----------------------------|------------------------------|
| الأردن                    | 2007/3/30                   | 2007/3/30                    | 2008/3/31                   |                              |
| الإمارات العربية المتحدة  | 2008/2/8                    | 2008/2/12                    | 2010/3/19                   |                              |
| البحرين                   | 2007/6/25                   |                              | 2011/9/22                   |                              |
| تونس                      | 2007/3/30                   | 2007/3/30                    | 2008/4/2                    | 2008/4/2                     |
| الجزائر                   | 2007/3/30                   | 2007/3/30                    | 2009/12/4                   |                              |
| الجمهورية العربية السورية | 2007/3/30                   |                              | 2009/7/10                   | 2009/7/10                    |
| السودان                   | 2007/3/30                   |                              | 2009/4/24                   | 2009/4/24                    |
| عمان                      | 2008/3/17                   |                              | 2009/1/6                    |                              |
| قطر                       | 2007/7/9                    | 2007/7/9                     | 2008/5/13                   |                              |
| لبنان                     | 2007/6/14                   | 2007/6/14                    |                             |                              |
| ليبيا                     | 2008/5/1                    |                              |                             |                              |
| مصر                       | 2007/4/4                    |                              | 2008/4/14                   |                              |
| المغرب                    | 2007/3/30                   |                              | 2009/4/8                    | 2009/4/8                     |
| المملكة العربية السعودية  |                             |                              | 2008/6/24                   | 2008/6/24                    |

|           |           |           |           |
|-----------|-----------|-----------|-----------|
| موريتانيا |           | 2012/4/3  | 2012/4/3  |
| اليمن     | 2007/3/30 | 2007/4/11 | 2009/3/26 |

### الإطار 3 - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري في 13 كانون الأول/ديسمبر 2006. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 3 أيار/مايو 2008 لتصبح أول اتفاقية لحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين وأول صك ملزم قانونياً يؤمن الحماية الشاملة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى أثر هذه الاتفاقية بدأ التحول في النظرة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة من مجرد أشخاص يتلقون المساعدة والرعاية الطبية على سبيل الصدقة أو عمل الخير، إلى أشخاص لهم حقوق ولهم دور فاعل في التنمية.

وتتميز هذه الاتفاقية عن غيرها من معاهدات حقوق الإنسان، إذ تحدد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وواجبات الدول الأطراف فيها في ضمان هذه الحقوق وحمايتها، من خلال القضاء على التمييز ضدهم وتمكينهم من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، والحصول على المعاملة العادلة، والاستفادة من الفرص المتاحة، بالتساوي مع سائر أفراد المجتمع.

أما الهدف من البروتوكول الاختياري فهو رصد تنفيذ الاتفاقية. ويخول البروتوكول مواطني البلد الذي صادق عليه رفع شكاوى إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في حال انتهكت حقوقهم. ويجيز للجنة إجراء تحقيقات عند وقوع انتهاكات جسيمة أو متكررة للحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية.

وتستعرض اللجنة التقارير الدورية التي تعدها الدول حول التقدم المحرز في تنفيذ بنود الاتفاقية. وأنشئ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للنظر في القضايا المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية، ومناقشة التعديلات المقترحة عليها واعتمادها، وانتخاب أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. والمزيد من المعلومات عن الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري متاح على العنوان التالي: <http://www.un.org/disabilities/default.asp?navid=24&pid=151#iq4>.

### الإطار 4 - الممارسات المتبعة في الأردن ولبنان لتعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة

بذل الأردن جهوداً حثيثة لدعم ذوي الإعاقة والتعاطي معهم كأصحاب حقوق وليس كمجرد أشخاص تقدم لهم خدمات الرعاية على سبيل الصدقة أو الإحسان، ووضع الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة لدمج ذوي الإعاقات الجسدية في المجتمع من خلال تعزيز حقوقهم وتحسين وصولهم إلى الخدمات الاجتماعية.

أما لبنان فكثيراً ما يذكر على أنه يقدم نموذجاً جيداً على المشاركة في اتخاذ القرارات في مجال الإعاقة. ففي لبنان هيئة وطنية لشؤون المعوقين ينتخب أعضاؤها مباشرة من ممثلي جمعيات المعوقين والأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم، وبرنامج خاص "لتأمين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" أطلق في عام 1994، وأسهم في التحول من نهج الرعاية كعمل خيري إلى نهج الحقوق في مجال الإعاقة. ويحمل الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان بطاقة خاصة تساعد في تلبية احتياجاتهم الخاصة وتسهل وصولهم إلى الخدمات التي تؤمنها المؤسسات العامة والخاصة.

واتخذ معظم البلدان تدابير خاصة لتأمين خدمات الرعاية الصحية مجاناً للأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم برامج إعادة التأهيل لهم، وتشجيعهم على القيام بأنشطة صغيرة مدرة للدخل. واتخذت تدابير لإعفاؤهم من بعض الضرائب لتسهيل وصولهم إلى خدمات النقل والتكنولوجيات المساعدة. والجدير بالذكر أن بلدان

الإسكوا الأربعة عشر حددت حصة للأشخاص ذوي الإعاقة من الوظائف بنسبة تتراوح بين 2 و 5 في المائة. وأنشأ الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية والسودان والكويت ولبنان هيئات ومجالس مشتركة بين المؤسسات مهمتها رصد تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنسيق عمل جميع المؤسسات الناشطة في هذا المجال، وتحسين نوعية الخدمات وتأمينها.

### لا دمج إلا بتذليل العقبات المتبقية

أطلقت حكومات البلدان الأعضاء في الإسكوا حملات توعية ومبادرات واعدة، لكن الحاجة لا تزال قائمة إلى تعزيز الالتزام بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجب ألا يتوقف هذا الالتزام عند الإقرار بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة، بل يجب أن يُعنى بإنشاء آليات تشريعية لحماية هذه الحقوق. ووضعت بعض البلدان كالأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان برامج تتوجّه إلى الأشخاص ذوي الإعاقة على أنهم أصحاب حق يجب دمجهم في المجتمع بعد تأمين الرعاية اللازمة لهم، والقضاء على التمييز ضدهم، وتذليل العقبات الاجتماعية التي تواجههم. ولا تكتمل هذه التدابير من دون تفعيل العمل بسياسات خاصة تقضي بتخصيص حصص لهم في فرص العمل وإصدار قوانين واتخاذ تدابير تنفيذية للقضاء على التمييز ضدهم.

ولا بد من أن تضع الحكومات رؤية واضحة لمفهوم الدمج، وآليات للرصد والتنسيق والتشاور بين الدولة وممثلي الأشخاص ذوي الإعاقة لبلورة هذه الرؤية. وهذا المشروع يتطلب توعية المجتمع وتحسين جمع البيانات حول الإعاقة للاستناد إليها في وضع السياسات، وإزالة العقبات التي تمنع الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمدنية.

### 3- دور الإسكوا في إدراج قضايا الإعاقة في العملية الإنمائية

تولي الإسكوا أهمية كبيرة للعلاقة بين الإعاقة والتنمية، وتسعى إلى دعم البلدان الأعضاء في تحقيق نمو شامل ومستدام. وشعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا هي الجهة التي تعنى بالقضايا والسياسات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. ومن أبرز مهامها وضع سياسات تشاركية تركز على الإنسان، وتنفيذ الصكوك المتعلقة بالفئات الاجتماعية بما في ذلك الصكوك المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وهي تنجز مهامها من خلال تقديم المشورة والدعم الفني وتنفيذ المشاريع الميدانية.

### الأطر العالمية والإقليمية للعمل في مجال الإعاقة

انطلق عمل الإسكوا في مجال الإعاقة من برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين (1982)<sup>(4)</sup>، وقواعد الأمم المتحدة الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة (1993)<sup>(5)</sup>، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006).

---

(4) A/RES/37/152 of 3 December 1982

(5) A/RES/48/96 of 20 December 1993

أما على مستوى منظومة الأمم المتحدة، فالإسكوا عضو في فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتألف هذا الفريق من أكثر من 25 من الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، ويقدم المشورة والمساعدة حول كيفية إدراج الإجراءات التي تنص عليها الاتفاقية في الخطط الإستراتيجية والسياسات والبرامج التي تضعها المنظومة. ويؤمن فرصة لمنظمات الأمم المتحدة والوكالات الأخرى لتبادل المعلومات وتعزيز التعاون في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومجالات إنمائية أخرى<sup>(6)</sup>.

وأما على المستوى الإقليمي، فتعمل الإسكوا على تنسيق عمل جميع أصحاب المصلحة لتحقيق الأولويات الإنمائية الاجتماعية ومن ضمنها قضية الإعاقة. وأدى تعاونها مع جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للمعوقين إلى إعلان الفترة الممتدة من عام 2004 إلى عام 2013 عقداً عربياً للمعوقين خلال القمة العربية التي عقدت في تونس في عام 2004. وقد وفرت خطة العمل الشاملة التي وضعت للعقد العربي إطاراً إقليمياً للتعاون في مختلف المجالات ذات الأولوية. ودعت إلى اتخاذ تدابير قابلة للتنفيذ لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة العرب لحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والمدنية وممارستها.

### جمع البيانات ونهج الحقوق

دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العقد الماضي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في مجالات الإعاقة ذات أولوية بما في ذلك "مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل وفعال، وإنشاء قاعدة معرفية للبيانات والوقائع المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز سبل الوصول إلى البيئة المبنية وإلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"<sup>(7)</sup>. وبناءً على ذلك، نظرت الإسكوا في الإحصاءات والسياسات الوطنية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وبإدماجهم في الحياة العامة، ودعت إلى اعتماد نهج الحقوق، وأصدرت الوثائق التالية:

- دراسة وطنية حول السياسة المتعلقة بالإعاقة في الأردن<sup>(8)</sup> تعتمد نهجاً قائماً على الحقوق في الاستعلام عن مدى وصول ذوي الإعاقات الجسدية إلى التعليم والخدمات الصحية وفرص العمل وخدمات الحماية الاجتماعية؛

- تقرير عن الطرق المقترحة لمكافحة الفقر في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(9)</sup>: يتناول العلاقة بين الإعاقة والعوامل التي تؤدي إلى الفقر والإقصاء الاجتماعي؛

- ورقة عمل بشأن الممارسات الإقليمية والدولية التي تعزز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل<sup>(10)</sup>، تستعرض التجارب الدولية والإقليمية في تعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، والتدابير المتخذة لتحسين عملهم، وخدمات الحماية الاجتماعية المقدمة لهم؛

---

(6) المزيد من المعلومات متاح عبر الرابط <http://www.un.org/disabilities/default.asp?navid=46&pid=323>.

(7) تقرير الأمين العام، "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً للأشخاص ذوي الإعاقة"، 2011، (A/66/128) الفقرة 9.

(8) E/ESCWA/SDD/2009/7

(9) E/ESCWA/SDD/2011/IG.1/4

(10) E/ESCWA/SDD/2010/WP.4

- وثائق الدورة الثامنة للجنة التنمية الاجتماعية التابعة للإسكوا، التي عُقدت في بيروت في آذار/مارس 2011 بمشاركة ممثلين حكوميين من البلدان الأعضاء في الإسكوا لمناقشة أبرز القضايا المتعلقة بالإعاقة.

### تعزيز المعرفة وتحسين السياسات

جمع الإحصاءات والمعلومات هو العامل الأبرز الذي يمكّن صانعي السياسات والباحثين والمدافعين عن قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة من العمل معاً لاعتماد الخيارات الملائمة في السياسة العامة. وتعمل الإسكوا على إطلاق مشروع جديد يتضمن قاعدة بيانات للإحصاءات المتعلقة بالإعاقة وقائمة بالسياسات الوطنية للمعوقين. وسيوفر المشروع إطاراً لمناقشة السياسات المتعلقة بالإعاقة على مستوى المنطقة ومن ثم سيعقد مؤتمر إقليمي حول أهداف خطة عمل العقد العربي لذوي الاحتياجات الخاصة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والإنجازات التي حققت في إطارهما.

والهدف الأساسي من المشروع هو تحسين السياسات التي تخدم الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة، وزيادة التزام الحكومات إدراج قضايا الإعاقة في العملية الإنمائية من خلال خطة عمل توضع لمدة محددة. أما الهدف من خطة العمل فهو تحديد ما تحتاج إليه المنطقة العربية من قدرات لتمكينها من تنفيذ الاتفاقية ووضع إطار لتلبية هذه الاحتياجات. وتتعاون الإسكوا في هذا الإطار مع أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك المجتمع المدني، لإدراج رؤيتهم في المشروع. فللمجتمع المدني دور بارز في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورصد تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(11)</sup>. وستسعى الإسكوا جاهدةً إلى نقل المعارف والممارسات الحسنة من المناطق الأكثر نمواً لتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة المدنية وتمكينهم من اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم.

### قضية الإعاقة والأهداف الإنمائية للألفية

تكتسب قضايا الإعاقة بعداً جديداً في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. فالحكومات بدأت تدرك أن عدم إدراج قضايا الإعاقة في صلب العملية الإنمائية يعوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحالياً، توصي الجمعية العامة للأمم المتحدة إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في مراجعة التقدم المحرز لتحقيق الأهداف الإنمائية. ويظهر الجدول 2 العلاقة الوثيقة بين جميع الأهداف الإنمائية للألفية والإعاقة<sup>(12)</sup>. ومن هنا أهمية إدراج قضايا الإعاقة في التخطيط الإنمائي لتأمين المساواة في الفرص بين الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الآخرين والتأكد من أن التنمية تعود على الجميع بفوائد منصفة ومستدامة.

(11) المزيد من المعلومات متاح عبر الرابط <http://www.un.org/disabilities/default.asp?navid=24&pid=151#sqc13>

(12) United Nations Department of Economic and Social Affairs, "Disability and the Millennium Development Goals", 2011.



## الجدول 2- الإعاقة والأهداف الإنمائية للألفية

| الأهداف الإنمائية للألفية                                                     | العلاقة بالإعاقة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |
|-------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع                                   | يشكل الجوع والإعاقة والفقر حلقة مفرغة، حيث يؤدي سوء التغذية إلى الإعاقة التي بدورها تتسبب بالفقر وترسخه. وتشير الوقائع إلى أن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في القوة العاملة أدنى بأضعاف من مشاركة الأشخاص الآخرين.                                                                                                                                                                                                                                                                                   |
| الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي                                        | تشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بأن ثلث الأطفال المتسربين من التعليم الابتدائي، وعددهم 75 مليون طفل، يعانون من إعاقة، وبأن أكثر من 90 في المائة من الأطفال ذوي الإعاقة في البلدان النامية غير ملتحقين بالمدرسة. ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار من الأشخاص ذوي الإعاقة 3 في المائة في بعض البلدان. وهذا النقص في التعليم يقلل لاحقاً من فرص مشاركتهم في سوق العمل، ومن قدرتهم على العيش المستقل، ويفرض عبئاً إضافياً على المجتمع الذي يعيّلهم. |
| الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة                             | تعاني المرأة ذات الإعاقة من التمييز لأنها امرأة ولأنها ذات إعاقة. وتحمل المرأة التي تلد أطفالاً ذوي إعاقة مسؤوليات إضافية في الرعاية وتواجه وصمة العار الاجتماعية. وينخفض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى النساء ذوات الإعاقة في بعض البلدان إلى واحد في المائة. وتوازي فرص الرجال ذوي الإعاقة في الحصول على عمل ضعف فرص النساء ذوات الإعاقة.                                                                                                                                                   |
| الهدف 4: تخفيض معدل وفيات الطفل                                               | يمكن أن تصل وفيات الأطفال ذوي الإعاقة إلى نسبة 80 في المائة حتى في البلدان التي تنخفض فيها وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ما دون 20 في المائة.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |
| الهدف 5: تحسين الصحة الإنجابية                                                | وفقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان تصاب 20 مليون امرأة سنوياً بالإعاقة والمضاعفات الطويلة الأمد نتيجة للحمل والإنجاب. والحوادث غير الطبيعية ما قبل الولادة أو أثناء الحمل هي السبب الرئيسي للإعاقة لدى الأطفال. ويمكن تفادي عدد كبير من إعاقات الأطفال أثناء فترة الحمل أو عند الولادة من خلال الاستعانة بالقابلات الماهرات وبالجهاز الطبي المتخصص.                                                                                                                                                 |
| الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض | فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل هي الأسباب الأولى والسادسة والتاسعة تبعاً للإعاقة حسب سنوات العمر المعدلة في البلدان ذات معدلات الوفيات المرتفعة. ويعاني طفل من عشرة من أحد أنواع الإعاقة العصبية بعد إصابته بالملاريا الدماغية، كداء الصرع وصعوبات التعلم وفقدان المهارات التنسيقية. والأشخاص ذوي الإعاقة معرضون بشدة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ويصعب حصولهم على معلومات حول كيفية حماية أنفسهم أو تلقي العلاج.                                                  |

| الأهداف الإنمائية للألفية                  | العلاقة بالإعاقة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |
|--------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الهدف 7: كفاءة الاستدامة البيئية           | البيئة الرديئة النوعية هي من أبرز أسباب المرض والإعاقة. والأشخاص ذوي الإعاقة هم الأكثر تأثراً بالأزمات بسبب الإعاقة والفقر، وغالباً ما يستثنون من التدريب على الاستعداد للكوارث والتخفيف من حدتها والتصدي لها.                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |
| الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية | أثمرت جهود التنسيق العالمية في مجال الإعاقة صكوكاً وأدوات هامة من أبرزها اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ إطار بيوأكو للعمل المتعلق بالإعاقة في الألفية الجديدة من أجل توجيه الأعمال نحو مجتمع غير إقصائي وخال من الحواجز وقائم على إحقاق الحقوق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ 2003-2012؛ العقد الأفريقي والعقد العربي لذوي الاحتياجات الخاصة؛ والشراكة العالمية للبنك الدولي من أجل الإعاقة والتنمية. ومن شأن هذه الاتفاقيات والتحالفات الدولية أن توجه الجهود الإنمائية. |

المصدر: الإسكوا، المناهج المقترحة لمكافحة الفقر بين ذوي الإعاقة، ورقة مقدّمة إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثامنة، بيروت، 24-25 آذار/مارس 2011، E/ESCWA/SDD/2011/IG.1/4, 2011, Part I "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، 2009، A/64/180، ص 6-8. و P. Thomas, "Disability, Poverty and the Millennium Development Goals: Relevance, Challenges and Opportunities for DFID", (GLADNET Collection. Paper 256, 2005, pp. 7-9).

### أحدث القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن الإعاقة (2010-2012)

- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري (A/RES/66/229).
- اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة (A/RES/66/124).
- تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام 2015 وما بعده (A/RES/65/186).

### الأحداث المقبلة التي ستنظمها الأمم المتحدة حول الإعاقة (2012-2013)

- المؤتمر الثامن للدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، نيويورك، 12-14 أيلول/سبتمبر 2012؛ منتدى المجتمع المدني 11 أيلول/سبتمبر 2012.
- اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، 3 كانون الأول/ديسمبر 2012، إزالة العقبات لإنشاء مجتمع للجميع.
- اجتماع رفيع المستوى حول الإعاقة والتنمية، 23 أيلول/سبتمبر 2013.